



أثر جزء العلة في التحوّلات قراءة في المدونة الصرفية

أحمد هادي جاسم
جامعة القادسيّة / كلية الآثار
ahmed.hadi@qu.edu.iq
07850800799

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر «جزء العلة» في التحوّلات الصرفيّة داخل النظام اللغوي العربي، من خلال تحليل العلاقة بين الظواهر الصوتيّة والبنية الصرفيّة، وبيان دوره في الإبدال، والحذف، والإدغام. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تتبع الشواهد من المصادر التراثية، مع موازنتها بالتحليلات الحديثة ذات الطابع البنيوي والوظيفي. وتكمن أهمية البحث في إبراز «جزء العلة» ليس بوصفه مكوّنًا نظريًا فحسب، بل كآلية تفسيرية تسهم في ضبط القواعد الصرفيّة وفهم التحوّلات الجزئية التي تطرأ على الأفعال والأسماء. وقد تناول البحث في مبحثه الأول بيان المفهوم والأصول ووظيفته في التحوّلات الصرفيّة، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة مواقفه في المدارس النحوية التراثية والمقاربات الحديثة، مع تطبيقات عمليّة تكشف أثره في التصريف الفعلي. وتوصلت الدراسة إلى أنّ «جزء العلة» يمثل عنصرًا حيويًا في الحفاظ على الاتساق البنيوي للغة العربية، إذ يجمع بين مراعاة الاقتصاد الصوتي ومتطلبات النظام الصرفي، ما يجعله أداة مركزيّة في تطوّر القواعد واستقرار البنية المعجميّة.

الكلمات المفتاحية: جزء العلة؛ التحوّلات الصرفيّة؛ الإبدال؛ الإدغام؛ النظام الصرفي؛ المدارس النحويّة.

The Effect of the Cause Part on Transformations: A Reading of the Morphological Codex

Ahmed Hadi Jassim
Al-Qadisiyah University / College of Archaeology

Abstract

This study aims to examine the impact of the “partial cause” (*Juz’ al-illah*) on morphological transformations within the Arabic linguistic system, by analyzing the relationship between phonological phenomena and morphological structures and its role in processes such as vowel alternation (*i’lāl*), substitution (*ibdāl*), deletion, and assimilation (*idghām*). The research adopts a descriptive-analytical approach based on evidence from classical Arabic linguistic sources, compared with modern structural and functional analyses. The significance of this study lies in highlighting the “partial cause” not merely as a theoretical concept but as an explanatory mechanism that contributes to regulating morphological rules and understanding partial changes in verbs and nouns. The first section of the study addresses the concept, foundations, and its function in morphological transformations, while the second section explores its treatment in classical grammatical schools and modern approaches, supported by practical applications demonstrating its role in verb inflection. The findings reveal that the “partial cause” is a pivotal element in maintaining structural consistency in Arabic, balancing phonological economy with morphological system requirements, thereby positioning it as a key factor in the development and stabilization of linguistic rules.



Keywords: Partial cause (*Juz' al-'illah*); morphological transformations; vowel alternation (*i'lāl*); substitution (*ibdāl*); assimilation (*idghām*); Arabic morphology; grammatical schools.

المقدمة

الحمد لله حمداً يمتري المزيد من فضله، ونحمده حمداً هو أهلُّ له، ونستعينه ونلتمسُ رضاه، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ورسوله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

أما بعد:

يمثل مفهوم العلة الصرفية أحد المفاتيح التفسيرية الأساسية لفهم النظام البنيوي في اللغة العربية، إذ تتجلى من خلاله العلاقة الدقيقة بين البنية الصوتية والصرفية للكلمة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على ظواهر الإعلال، والإبدال، والحذف، والإدغام، وغيرها من التحولات المنهجية التي تخضع لها المادة اللفظية. وقد أجمعت المعالجات التراثية والحديثة على اعتبار العلة الصرفية مكوّناً وظيفياً فاعلاً، لا يقتصر أثره على معالجة المظاهر السطحية للكلمات، بل يمتد إلى ضبط قواعد بنائها واستمرارية نمطها الصرفي، وتأتي أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على "جزء العلة" لا بوصفها مفهوماً نظرياً مجرداً، بل بوصفها أداة تحليلية دقيقة، ويمكن من خلالها تفسير العديد من الظواهر اللغوية التي تتطلب مبررات تحويلية لا تُردّ إلى العلة الكاملة. وسيعتمد هذا البحث في منهجه على الجمع بين التحليل الوصفي القائم على نصوص المصادر التراثية، والتحليل الموضوعي الذي يبرز أثر "جزء العلة" في النظام الصرفي العربي. كما ستعقد موازنة بين المدارس النحوية في بيانها لهذا المفهوم، بغية إظهار مدى تباين الرؤى وعمق المعالجة في الاتجاهات البصرية والكوفية والبغدادية، إذ يُراعى فيها التدرج المنهجي الذي يبتدئ بتعريف المفهوم وموقعه ضمن الدراسات الصرفية، ثم يتم الانتقال إلى بيان خصوصياته في الموازنة مع سائر أنواع العلل، تليها دراسة تطبيقية لأثره في الأفعال والأسماء، ثم تحليل دوره في ضبط النظام الصرفي، وانتهاءً برؤية الموازنة عند مدارس النحو العربي في بيان هذا المفهوم. كما يقدم هذا البحث معالجة منهجية تسهم في إثراء الفهم الوظيفي للبنية الصرفية في العربية، انطلاقاً من تتبع جزئيات التغير داخل الكلمة، وتفسيرها تفسيراً علمياً منضبطاً، وقد شرعت هذا في مبحثين رئيسيين، فالأول حمل عنوان (جزء العلة المفهوم والأصول) وقد اشتمل على مطلبين هما: المطلب الأول: تناولت فيه (المفهوم، والاقسام، والوظيفة، والاسس في التحولات الصرفية)، والمطلب الثاني: تناولت فيه أثر جزء العلة في التحولات الصرفية في (الأفعال، والأسماء)، والمبحث الثاني فقد حمل عنوان (جزء العلة في الموروث التراثي والمعاصر) وقد اشتمل على ثلاثة مطالب هم: المطلب الأول: خصصت فيه الموازنة في جزء العلة عند (البصريين والكوفيين والبغداديين)، والمطلب الثاني: بينت فيه قراءة في جزء العلة عند (التراثيين والمحدثين)، والمطلب الثالث: شرعت فيه إلى التطبيق العملي في جزء العلة للتغيرات الصرفية. ثم الحقّت الخاتمة وقد اشتملت على أهم النتائج التي توصلت لها.

ولا ادّعي الكمال فيما كتبت، بل تقومهُ القراءة والملاحظ الدقيقة، فإن أحسنت فالحمد لله وإن كانت الأخرى، فهكذا شأن من سار في طريق العلم.

المبحث الأول

جزء العلة: المفهوم والأصول

يمثل مفهوم "جزء العلة" إحدى الركائز الأساسية في تفسير الظواهر الصوتية والتحولات الإعلالية في درس اللغوي العربي، وقد نشأ هذا المصطلح ضمن بيئة علمية كانت تسعى إلى ضبط العلاقات بين الحركات والأصوات وفق مبادئ تحليلية دقيقة، يهدف هذا المفهوم إلى بيان الكيفية التي تؤثر بها العلة في بنية الصوت أو الحركة، عبر ما يُعرف بالتدرج في التأثير، وهو بذلك يربط المستوى الفونولوجي بالمستوى الصرفي، مما يُمكن من فهم أعمق للتحولات البنيوية داخل الكلمة، ويُظهر هذا التصور عمق



الوعي النظري بالتحليل الصوتي قبل ظهور المصطلحات الحديثة، وقد اشتمل هذا المبحث على مطلبين هما:

المطلب الأول: جزء العلة (المفهوم، الأقسام، الوظيفة، الأسس)

أولاً: مفهوم العلة الصرفية:

يُعرّف ابن جني (ت392هـ) العلة الصرفية بأنها: ((سبب يحدث تغييراً في بنية الكلمة وفقاً لمقتضيات اللفظ والتراكيب))¹، ما يعني أنّ وظيفة العلة تتجاوز التبرير الصوتي إلى تنظيم التفاعل بين الصوت والبنية، هذا التعريف لا يفترض عشوائية في التغييرات، بل يشير إلى أنّ كل تحول لغوي له ما يبرره داخل النظام الكلي للغة. وبهذا، تنتمي العلة إلى حقل القوانين الداخلية التي تضبط بنية اللغة العربية.

أمّا ابن عصفور (ت669هـ)، فقد وسّع هذا المفهوم، عندما ربط العلة الصرفية بـ"النظام الصوتي والتصريف"، معتبراً إياها الآلية التي تنقل الكلمة من بنيتها الخام إلى حالتها التداولية²، فالكلمة وفق هذا المنظور لا تكتمل إلا بتحقيق شروط العلة، مما يبرز الدور التنظيمي الذي تمارسه.

وفي سياق تطوّر الدراسات اللسانية، أضاف الدكتور رمضان عبد التّوّاب بُعداً جديداً لفهم العلة، معتبراً إياها امتداداً لوظائف لغوية مركّبة تتضمن أبعاداً دلالية وتركيبية³، وبذلك لم تعد العلة مجرد ذريعة لتفسير التحول الصوتي، بل آلية تُنظّم الاشتقاق والدلالة ضمن بنية الكلمة. من جهته، وأكّد الدكتور أحمد مختار عمر أنّ العلة الصرفية "أساس لبناء المفردات في اللغة"، وأن فهمها يساعد على كشف منهج العربية في توليد الألفاظ وتوسيع المعجم⁴.

وعلى وفق ذلك يتضح أنّ العلة الصرفية ليست تفسيراً لاحقاً للظاهرة الصوتية، بل عنصر تأسيسي في بنية الكلمة، وشرط لبقائها ضمن النظام المعجمي. فهي تتفاعل مع المعايير الصوتية لتنتج كلمات مستقرة بنيوياً وقابلة للتداول، ما يعزز من منطق الاقتصاد الصوتي والانضباط التركيبي الذي تتميز به العربية.

إذ يشكّل "جزء العلة" في البنية الصرفية أحد المفاهيم الدقيقة التي استرعت انتباه علماء العربية التراثيين والمحدثين، نظراً لما يترتب عليه من أثر مباشر في بنية الكلمة وتطورها الصوتي والوظيفي. وتتبع أهمية هذا المفهوم من كونه لا يمثل علة تامة تحدث انقلاباً جذرياً في الكلمة، بل هو عنصر جزئي يتفاعل مع سائر مكونات النظام الصرفي ويحدث تحولات دقيقة محكومة بمنطق القواعد اللغوية. ويعدّ إدراك الفروق بين "جزء العلة" وسائر العلل الأخرى من القضايا المفصلية في الدرس الصرفي، لاسيما حين يُراد التمييز بين التحولات البنيوية الجوهرية، وتلك التي تُصنّف ضمن التعديلات الجزئية الناتجة عن موازنات صوتية أو اشتقاقية.

وقد أظهرت الدراسات التراثية اهتماماً واضحاً بتحليل الظواهر التي يمكن أن تُنسب إلى "جزء العلة"، وبيان أبعاده الصوتية والتصريفية. ويُلحظ أنّ هذا المفهوم - رغم حداثة اسمه في بعض التصنيفات - يمتد بجذوره إلى أعمال ابن جني، والنفّازاني (ت792هـ)، وابن يعيش (ت643هـ)، وغيرهم من الأئمة الذين تناولوا ظواهر الإعلال والإبدال والحذف بالشرح والتعليل. كما أولت الدراسات المعاصرة، بدءاً من الدكتور عبدة الراجحي والدكتور أحمد مختار عمر، وانتهاءً بتحقيقات الاتجاه الوظيفي في فقه اللغة، عناية خاصة بتحليل هذه الظواهر من منظور جديد، يدمج التحليل البنيوي مع السياق الصوتي والدلالي للنصوص، فهو يشكّل إحدى القضايا الدقيقة في علم الصرف، إذ يتداخل في تحليله ما هو صوتي، وصرفي، وأحياناً دلالي. ويُقصد بجزء العلة - كما يتبين من تتبع الاستخدامات السياقية له في المتون النحوية والصرفية - ذلك الجزء الجزئي من العلة التامة الذي يؤدي إلى تحوّل محدود في بنية الكلمة دون أن يُفضي إلى تبدل جذري في جذرها أو وزنها. وعليه، فإن جزء العلة ليس سبباً كاملاً للتغيير، بل هو محفز جزئي قد يعمل منفرداً أو ضمن علل أخرى لإحداث تعديل صرفي مضبوط بالقواعد العامة للغة. ويُستشف من أعمال ابن جني أنّ التمييز بين السبب الكامل والسبب الجزئي في التحولات الصرفية كان مطروحاً ضمناً، إذ يشير إلى أنّ بعض التغييرات: ((لا تُرَدّ إلى قلب جذر الكلمة، بل إلى تغيير موقع أو هيئة صوتٍ فيها لغرض صرفي معلوم))⁵.



تتبدى أهمية هذا المفهوم في الدراسات الحديثة كذلك، لا سيما تلك التي حاولت تحليل الظواهر الصرفية من منظور وظيفي. فقد ذهب الدكتور تمام حسان، في إطار دراسته لمفهوم "المبنى والمعنى"، إلى أن بعض التحولات الصوتية داخل الكلمة لا ترتبط بعوامل اشتقاقية محضة، بل قد تنبع من دوافع تخفيفية أو صوتية، يمكن عدّها بمنزلة جزء من العلة لا يبلغ حدّ التأثير البنيوي الكامل⁶، وعلى وفق هذا التصور، فإنّ جزء العلة يمثل نقطة تماس بين البنية الصوتية والوظيفة الصرفية، ويسهم في ضبط البنية اللغوية دون تغيير نسقها الجذري.

ثانيًا: أقسام العلة الصرفية:

تنوّعت التصنيفات التي وضعها النحاة للعلّة الصرفية بحسب الوظائف التي تؤديها، ووفقًا لطبيعة التغيير الذي تحدثه في بنية الكلمة، وقد قسّم بعض العلماء، العلة الصرفية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: العلة الصوتية، والعلّة التخفيفية، والعلّة القياسية، وهي تقسيمات تؤسس لفهم نظري دقيق لطبيعة العلل التي تحكم التحولات الصرفية، ولتجلية هذه الأنواع يمكن الاستئناس بأمثلة تطبيقية من المصادر التراثية التي أشارت لها.

1- **العلّة الصوتية:** وهي العلة التي تنشأ عن مجاورة الحروف وتفاعلها الصوتي، بما يقتضي الإعلال أو الإبدال لتسهيل النطق. ومن الأمثلة البارزة على هذا النوع ما ورد في تحليل الفعل (قال) الذي يتحول في المضارع إلى (يقول)، حيث يتم إعلال الألف لتصبح واوًا تحت تأثير الضمة، تحقيقاً للانسجام الصوتي.⁷

2- **العلّة التخفيفية:** وترتبط بالرغبة في تقليل الثقل الناتج عن تكرار الحروف أو التقاء الأصوات المتشابهة، ويمثل الإدغام أحد أبرز تجليات هذا النوع، كما في كلمة (مدّ) المأخوذة من (مدد)، إذ يؤدي تلاقي الحرفين المتماثلين إلى اختزال أحدهما تيسيراً للنطق.⁸

3- **العلّة القياسية:** وهي العلة التي تطبق بناءً على القواعد العامة للصرف حتى في غياب الحاجة الصوتية الظاهرة، بهدف الحفاظ على البنية الوزنية المعيارية للكلمة. ومن أمثلتها حذف الواو من (أولى) المشتقة من (أول) وذلك لتوافقها مع القاعدة الوزنية التي تقضي بعدم اجتماع حرف علة في أول الكلمة عند التصغير أو النسب.⁹

يظهر من هذه الأمثلة أنّ تصنيف العلة لا يقتصر على البعد الصوتي فقط بل يشمل أبعادًا تنظيمية وتفسيرية تستند إلى القاعدة والتقييد، وتستدعي بدورها تمثيلات تطبيقية لفهم اليات العلل في ضوء النظام الصرفي العربي.

وفي النقد الحديث، أشار الدكتور تمام حسان إلى أنّ هذه التقسيمات، رغم أهميتها، غير كافية لفهم العلة بوصفها ظاهرة تطورية. إذ تتفاعل العلة مع البنية الاشتقاقية والسياق الثقافي والتاريخي، مما يجعلها أداة لقراءة التحولات في اللغة على مستوى أكثر عمقاً¹⁰، أما الدكتور طه عبد الرؤوف، فقد اعتبر العلة مبدءاً منهجياً لفهم تطوّر اللغة¹¹، لأنها تكشف كيف تتغيّر الكلمات ضمن أنظمة مكررة ومقننة، لذا تكشف الأقسام التقليدية للعلّة عن نضج التفكير الصرفي عند العرب، لكن ما يضيفه الاتجاه الحديث هو توسيع نطاق الفهم، وربط العلة بانساق أعمّ تشمل المعنى والاشتقاق والتطوّر التاريخي، وهذا يدفع إلى إعادة تقييم العلة بوصفها ليست "تقنية" لغوية بل "آلية تطوّر".

ثالثًا: وظيفة العلة الصرفية:

لا تقف وظيفة العلة الصرفية عند حدود تفسير التغيّرات الصوتية، بل تمتد لتؤدي دورًا محوريًا في الاشتقاق، أي في توليد المفردات الجديدة من أصولها. وقد بيّن الدكتور أحمد مختار عمر أنّ: ((العلّة تساهم في تحديد أوزان الكلمات ضمن النظام الصرفي، بما يراعي الاتساق الصوتي والمنطقي))¹²، هذه الوظيفة تُبرز قدرة العلة على المساهمة في بناء النمط المعجمي وتوسيعه بشكل منظم.

ويؤكد الدكتور رمضان عبد التّوّاب أنّ "العلّة ليست تبريرًا لاحقًا للظواهر، بل هي أداة بناء"، مما يعكس أن وجودها مرتبط باستمرارية النظام اللغوي¹³، وبهذا المعنى، فإنّ العلة الصرفية تصبح آلية إبداع لغوي، تسمح بإنتاج كلمات جديدة دون الإخلال بالنظام.



وفي ضوء ما تقدّم يمكن القول عند اشتقاق "مُقام" من "قام"، نلاحظ حذف الألف وإدخال الميم وتسكين القاف، وفق علّة صوتيّة تتفاعل مع العلّة القياسية. وبدون هذه العلل، يصعب تصوّر كيف تتحول الكلمة إلى صيغة فعّالة في الاستعمال المعجمي دون أن تُخلّ بالبنية الأصليّة، وهذا يؤكد أنّ دور العلّة الصرفيّة في الاشتقاق يعكس مركزيتها في تنظيم البنية المعجميّة للعربية، فهي ليست حارساً على القواعد فقط، بل محفّز لتوسيع النظام من الداخل. إنّها توازن بين الثبات الصوتي والانفتاح البنيوي، مما يجعلها ضرورة لفهم مسار تطوّر اللغة العربية.

رابعاً: أسسها في التحولات الصرفيّة:

يُعدّ مفهوم العلّة الصرفيّة من الركائز التأسيسيّة في علم التصريف العربي، إذ يشكّل الإطار التفسيري الأول للتحولات التي تطرأ على بنية الكلمة. وقد اتفق أغلب اللغويين على أنّ العلّة – صوتياً أو بنيوياً – تمثل السبب الداخلي الكامن خلف التغيرات الظاهرية للكلمات، وفي هذا السياق، أشار **ابن جني** إلى أنّ العلّة: ((هي المؤثر في هيئة الكلمة، سواء في الأسماء أم في الأفعال))¹⁴. فالعلّة هنا ليست عابرة، بل فاعل لغوي له سلطة تنظيمية على الظاهرة التصريفية.

وعند تتبع الإسهامات التراثية الكبرى، نجد أنّ جزء العلّة – كعنصر جزئي ضمن منظومة العلل – هو المسؤول المباشر عن التغيير غير الجذري في بنية الكلمة. فقد أورد **ابن عصفور** أنّ: ((العلّة الصرفيّة هي المبرر الأساس لكل تغيير يطرأ على الكلمات، وهي المسؤولة عن الإبدال والإعلال، وأغلب التحولات الصوتية الأخرى))¹⁵، مما يُبرز أنّ جزء العلّة لا يعمل بصورة منفصلة، بل يأتي في سياق تركيب يفضي إلى تحوّل وظيفي أو صوتي محدد.

وتتنوع تصنيفات العلّة الصرفيّة في التراث النحوي. فقد بيّن **ابن الحاجب** (ت646هـ) أنّ العلّة الصرفيّة تنقسم إلى نوعين: صوتية ترتبط بجوهر النطق ومخرجاته، وبنيوية ترتبط بتركيب الكلمة على مستوى الجذر والوزن، وفي كلا النمطين يمثل جزء العلّة البؤرة الفاعلة¹⁶، هذا التصنيف يساعد في التمييز بين مستويات التحليل، ويمنح الباحث إطاراً مرناً للتعامل مع الأمثلة التطبيقية.

ومن جهة أخرى، وضّح **الزجاجي** (ت340هـ) العلاقة التداخلية بين العلّة النحويّة والصرفيّة، معتبراً أنّ: ((العلّة الصرفيّة توجه التصريف، وتؤثر فيه بشكل واضح))¹⁷، أي أنّ التحليل النحوي لا ينفكّ عن الصرفي إلّا شكلياً، أمّا وظيفياً فهما متداخلان، وتأتي مساهمة **السيوطي** (ت911هـ) لتُبرز تعدد مدارس تفسير العلّة، بين الاتجاه البصري الذي يغلب عليه القياس، والاتجاه الكوفي الذي يميل نحو السماع، مما يؤدي إلى تباين فهم أثر جزء العلّة داخل الكلمة¹⁸.

إنّ أهمية جزء العلّة تتجاوز البنية الصوتية إلى بنية المعنى والوظيفة. فعلى سبيل المثال، يُفسّر الإعلال بالقلب في الأفعال المعتلة – كـ"قال" و"باع" – بوصفه استجابة لصراع بين الثقل الصوتي وبنية الوزن، إذ يؤدي جزء العلّة إلى حذف أو قلب أحد حروف العلّة حفاظاً على النغمة الصرفيّة دون المساس بالجذر. فقولنا "قُلْ" (من "قال") هو تطبيق مباشر لتأثير جزء العلّة من جهة الوزن والإعلال.

وفي ضوء الدراسات الحديثة، رأى الدكتور **رمضان عبد التّوّاب** أنّ العلّة ((مجموعة الأسباب الصوتيّة والوظيفية التي تقود إلى تغيرات واضحة في بنية الكلمة))¹⁹، وهي ليست محض اضطرابات صوتية، بل تتصل بوظائف لغوية محددة فالتحولات الصرفيّة ليست تحويراً بلاغياً أو عرضياً، بل هي "احتميات لغوية" تملئها الضرورات التواصلية.

أمّا الدكتور **عبد الرّاجحي**، فيؤكد: ((أنّ جزء العلّة يحدث "تحولات ملموسة" في الصورة اللفظية للكلمة، ويقدم تطبيقات متعددة تُظهر كيف يحدث هذا الجزء انقلاباً صرفياً دون أن يُفقد الكلمة هويتها الأصليّة))²⁰ مثلاً، عند تصريف "وَعَدَ" إلى "يَعِدُ"، يحدث حذف لحرف العلّة (الواو) بسبب ثقل النقاء ساكنين أو عدم ملائمة الوزن الصرفي، وهو ما يندرج تحت وظائف جزء العلّة الصوتي.

ويمضي الدكتور **تمام حسان** في توسيع هذا المنظور، إذ يرى أنّ جزء العلّة يتفاعل مع "الظروف الاجتماعية والثقافية"، فينعكس ذلك على التحولات التي تطال بنية اللغة بمرور الزمن²¹، فالعلّة هنا



ليست معزولة، بل هي نتاج لتاريخ اللغة، وتُعبّر عن الاستجابة المنهجية للناطقين في تيسير البنية اللغوية بما يحقق التوازن والاقتصاد الصوتي.

وتأتي إسهامات الدكتور **أحمد مختار عمر** لتؤكد أنّ دراسة العلة الصرفية "تفتح الباب لفهم عميق لتطور اللغة"، بوصفها جزءاً من منظومة لغوية تحكمها قوانين دقيقة تهدف إلى ضمان الانسجام بين البنية الصوتية والبنية التركيبية للكلمة²²، ومن هذا المنطلق، فإن كل تغيير يطرأ على الفعل المعتل – من إبدال وحذف ونقل – يجب أن يُنظر إليه بوصفه استجابة عقلانية للقواعد العلية التي تحكم البنية الداخلية للغة.

وفي مثال آخر على أثر جزء العلة في النظام التصريفي، نأخذ تحوّل "يقول" من "قال"، فنلاحظ أنّ الواو هنا حافظت على وجودها الصوتي، لكن في "قُل" وقع حذفها، السبب يعود إلى تفاعل جزء العلة مع البنية الزمنية للفعل (ماضٍ ومضارع وأمر)، واختلاف السياق الإيقاعي بين التصريفات، هذا ما يسميه **ابن جني**: ((الاستجابة النظامية للميزان الصوتي))²³.

وعلى وفق ما تقدّم يتضح إنّ جزء العلة لا يمثل مكوّنًا هامشيًا في النظرية الصرفية، بل هو نقطة انطلاق تفسيرية لتحوّلات بنية الكلمة. فهو يؤدي وظيفة مزدوجة: يضبط العلاقة بين الأصوات من جهة، ويحفظ النظام الداخلي للوزن الصرفي من جهة أخرى. وعبر هذا التفاعل، يتحوّل الجزء اليسير من الحرف أو الحركة إلى عامل تغيير حاسم يفسّر سلوك الكلمة في مختلف سياقاتها التصريفية.

المطلب الثاني: أثر جزء العلة في التحوّلات الصرفية في (الأفعال، الاسماء)

يحتل "جزء العلة" موقعاً محورياً في بنية النظام الصرفي العربي، إذ يُعدّ من أهم العوامل التفسيرية التي تسوّغ التحوّلات الصوتية والبنوية التي تطرأ على بنية الكلمة دون أن تمسّ جذرها أو بوظيفتها الصرفية. ولا يفهم هذا الدور إلا ضمن التفاعل بين المستويين الصوتي والتركيب في الكلمة العربية، إذ تعمل العلة – في جزء منها – على تحقيق الانسجام الصوتي والتوازن البنيوي، وتجنّب ما يُعرف في اللسانيات الحديثة بـ "الخرق القاعدي"، وقد أشار **ابن جني** إلى هذه الفكرة في الخصائص والتصريف الملوكي، عندما فرّق بين العلة التامة، التي تُحدث تغييراً شاملاً، والعلة الجزئية، التي تتدخل عند الحاجة الصوتية لضبط البنية اللفظية دون تغيير البنية الصرفية الأصلية، قائلاً: ((وما كان من التغيرات في الأحرف لعلّة صوتية، فذلك مما يُغتفر ولا يُعد انقلاباً في الكلمة، لأنّه تابع للفظ لا للمعنى))²⁴، ويتضح من هذا أنّ جزء العلة ليس مجرد إصلاح نطقي، بل هو تدخل بنيوي محسوب، يُحدث تكييفاً في الحرف أو الوزن أو الإيقاع، لكنّه لا يُبدّل الوظيفة أو الجذر، ويندرج هذا التكيف تحت ما سماه الصرفيون قديماً بـ "التحوير"، وهو – بحسب إشارة **ابن الحاجب** – ((تغيير جزئي في الكلمة لأجل السهولة أو المناسبة، لا يخرج الكلمة عن بابها ولا وزنها))²⁵، من ذلك، ما يُلاحظ في الفعل قال عند تصريفه في صيغة المضارع يقول، إذ يحدث قلب صوتي للإعلال، أو حذف الواو في دعوت → ادع بسبب التقاء الساكنين، فهذه التغيرات كلها تقع تحت مظلة "جزء العلة" باعتبارها تدخلات محدودة تُبرر وفق قواعد صرفية معيارية.

ومن جانب آخر، تبرز أهمية "جزء العلة" في ضبط الإعلال والإبدال، خاصة في الأفعال المعتلة التي تُعدّ ميداناً غنياً لتطبيق هذه العلل الجزئية، إذ يُلاحظ أن الكثير من هذه التحوّلات لا تقوم على تغيير الجذر أو النمط، بل تعمل داخل النظام الصرفي لتسهيل النطق أو اتساق الوزن، وهو ما يجعل "جزء العلة" وسيلة لضبط هذا الاتساق دون تجاوز قواعد الاشتقاق، وقد أوضح **الزجاجي** أن هذه التغيرات التي يُحدثها جزء العلة ليست طارئة أو اعتباطية، بل هي منسجمة مع البنية الصوتية للكلمة: ((فإذا اجتمع حرف العلة مع الصحيح، وقع الإعلال لتقارب الحرفين، دون أن يُمسّ الوزن أو المعنى))²⁶، وأشار إلى أنّ هذه العلل الجزئية خاضعة لنظام محكم يقوم على تكرار الظواهر اللغوية، لا على الاستثناءات النادرة.

وفي ذات السياق، يُفسر الدكتور **تمام حسان** هذه التغيرات ضمن نسق شامل يدمج بين المستويين الصوتي والدلالي، إذ يرى أنّ التحوّلات التي تُحدثها العلل الجزئية – أو جزء العلة – تُعدّ من الأدوات



التي تحفظ اللغة العربية توازنها البنيوي: ((فما يقع من حذف أو إبدال، وإن بدا طارئاً، إلا أنه تحويل وظيفي تقررته قواعد الاستعمال، ويحفظ للغة سلاستها دون انتهاك لنظامها))²⁷.

وقد أدرك الدكتور **عبد الرأجي** هذا الجانب التطبيقي في التطبيق الصرفي، حين ركّز على أمثلة متعددة توضح أثر جزء العلة في تصريف الأفعال خاصة، إذ عرض نماذج لأفعال مثل يبيع، يدعو، ينسى، موضحاً كيف يتدخل جزء العلة لضبط التغيرات الصوتية بما يحفظ الوزن الصرفي، ولا يخرج عن سياقه الصرفي المعهود²⁸.

وفي ضوء هذه الأمثلة، يمكن القول إنّ "جزء العلة" يمثل مستوى تنظيمياً دقيقاً داخل النظام الصرفي، يتيح للغة العربية أن تتكيف مع متطلبات النطق دون أن تخل بالبنية المعجمية أو الاشتقاقية للكلمات. وهو ما يمكن تلخيصه في ثلاث وظائف رئيسية:

1. **تحقيق الانسجام الصوتي:** من خلال حذف أو قلب حروف العلة عندما تلتقي مع حروف مشابهة أو ساكنة، مثل: يقول ← قال، ادع ← دعوت.

2. **الموازنة الوزنية:** عبر تصحيح مواضع الأحرف بما يحافظ على الميزان الصرفي، خاصة في الحالات التي تتطلب نقلاً صوتياً دون مساس بالجذر.

3. **تيسير النطق:** كالحذف أو الإدغام في الأفعال المضعفة، أو عند التقاء الساكنين، وهي تدخلات تُسهّل الأداء دون تغيير المعنى.

ومن زاوية تأصيلية، يتضح أنّ الصرفيين كانوا يملكون وعياً عميقاً بدور "جزء العلة" وإن لم يُفردوا له باباً مستقلاً. إلا أنّ تحليلاتهم تُبرز كيف أنّ جزء العلة كان هو المفصل العملي الذي تنضبط به تحولات الألفاظ، بما يجعل دراسته ضرورة لفهم التفاعلات الدقيقة داخل النظام الصرفي العربي، ويمكن تقسيمه على الآتي:

الأول: أثرها في الأفعال:

تُعَدّ الأفعال ميداناً خصباً لتجليات العلل الصرفية، وعلى وجه الخصوص "جزء العلة" الذي يظهر أثره بوضوح في البنية الصوتية والتحويلات الصرفية التي تصيب أوزان الأفعال، خاصة في الأفعال المعتلة والمضعفة والمزيدة. فالأفعال في اللغة العربية، بخلاف الأسماء، تخضع لمنظومة صرفية أكثر مرونة واستجابة، إذ يترتب على الزمن والمبني للمعلوم أو للمجهول وتغير الضمائر أثر مباشر على صورة الفعل، وهو ما يجعل تدخل جزء العلة أمراً شائعاً ومنهجياً في البنية الفعلية.

وقد ذهب **ابن جني** إلى أنّ كثيراً من التغيرات التي تطرأ على الأفعال تُفسّر من خلال العلل الجزئية المرتبطة باللفظ لا بالمعنى، مؤكداً أنّ الأفعال المعتلة على وجه التحديد تخضع لقواعد صارمة من الإعلال والإبدال بسبب وجود حرف العلة الذي يحدث التغير وفق موقعه في الكلمة، فقال: ((إذا وقع حرف العلة طرفاً أو في موضع تحركه مع الساكن بعده، جاز قلبه أو حذفه لما فيه من الثقل))²⁹، ويلاحظ أنّ هذا المبدأ يفسر ظواهر متعددة كإعلال (قال) إلى (يقول) أو حذف الألف في (أعطى) ← (أعط) في الأمر، وغيرها من الظواهر التي لا تُمثل خروقات، بل تطبيقاً لقواعد صرفية راسخة، ومن أبرز مظاهر تأثير جزء العلة في الأفعال ما يلي:

1. **الإعلال بالقلب والنقل:** كما في (قال - يقول - قل)، إذ تُحذف الألف أو تقلب الواو ياءً وفق السياق الصوتي. وقد شرح هذا التغير الصرفيون باعتباره تفاعلاً بين موضع الحرف العلي والتشكيل الصوتي الجديد، وهو تدخل من جزء العلة لإحداث توازن صوتي دون الإخلال ببنية الجذر.

2. **الحذف لتجنب التقاء الساكنين:** من ذلك ما نجده في (يدعو - ادع)، إذ يُحذف حرف العلة عند التقاء مع ساكن لاحق، ويُعدّ هذا حذفاً صرفياً مبرراً بعلّة صوتية بحثة، وصفها **ابن عصفور** بأنها: ((جزء من نظام التصريف الصوتي للأفعال المعتلة، يُقصد منه دفع الثقل وتسهيل النطق))³⁰.



3. الإدغام الناتج عن التكرار الصرفي: كما في (مدّ من مدد)، إذ يتدخل جزء العلة بإدغام الحرفين المتشابهين لخلق خفة صوتية واستقرار وزني، وهو ما أوضحه ابن الحاجب بقوله: ((الإدغام من العلل التي تحدثها دواعي النطق، وهو تغير لا يمسّ الجذر ولكنه يهدف إلى تخفيف الثقل اللفظي))³¹.

وقد أولى الدكتور تمام حسان هذا البعد أهمية خاصة، مؤكداً أنّ الأفعال لا تتغير عشوائياً، بل تُضبط وفق منظومة من القواعد التصريفية التي تستوعب تأثير جزء العلة، إذ يرى أنّ: ((الأفعال ذات الطبيعة المعتلة تخضع لآلية صرفية قائمة على التخفيف والتسهيل والتوازن، وهو ما يجعلها نموذجاً عملياً لتأثير العلل الجزئية))³².

أمّا الدكتور عبده الراجحي، فقد ركّز في التطبيق الصرفي على مجموعة من الأفعال التي تخضع لتغيرات واضحة بسبب جزء العلة، مثل: (باع - يبيع - بع)، موضحاً كيف أن كل تغير منها يتبع قاعدة صرفية جزئية، إمّا للحذف أو للنقل أو للتخفيف، ويظهر فيها جزء العلة بوصفه أداة وظيفية تنظم العلاقة بين الجذر والوزن والموقع الصرفي³³.

ومما يجدر الإشارة إليه أنّ تلك التحولات لا تقع في الحشو أو بطريقة تعسفية، بل ترتبط بموقع الحرف في البنية، فحرف العلة في أول الفعل قد يُقلب كما في (وعد - يعد)، وفي وسطه قد يُبدل كما في (قال - يقول)، وفي آخره قد يُحذف كما في (رمى - لم يرم) وهذا التنوع يعكس دقة النظام الصرفي في استيعاب التأثيرات الصوتية وتحويلها إلى قواعد معيارية تحفظ التوازن بين الأداء اللفظي والبنية الجذرية.

وعلى وفق ذلك، يتبين أنّ "جزء العلة" لا يؤدي دوراً شكلياً فحسب، بل هو مكون بنيوي أساس في النظام التصريفي العربي، يُسهم في استقرار الصيغ ويعزز الاتساق الصوتي بين مكونات الكلمة، خاصة في مجال الأفعال التي تمثل حجر الأساس في التركيب اللغوي العربي. وعليه، فإن إدراك هذا التأثير يُعد خطوة ضرورية لفهم ديناميكية التصريف في اللغة العربية، ولإدراك كيف نجحت اللغة في تجاوز العوائق الصوتية دون التقريط في جذورها أو وظائفها.

لذا يُعدّ جزء العلة أحد المفاتيح المركزية في تفسير التغيرات الصرفية التي تطرأ على الأفعال في اللغة العربية، إذ يمثل البنية الجزئية الفاعلة ضمن الكلمة، والتي تتفاعل مع البيئة الصوتية لتحدث تغييرات خاضعة لقواعد صرفية منتظمة. ولا يفهم هذا الجزء إلا ضمن النظام الكلي للعلل الصرفية، إلا أنّ خصوصيته تكمن في أنّ تأثيره لا يتمثل بتغيرات شاملة في بنية الفعل، بل بتغيرات موضعية ذات أثر مباشر في الوزن الصرفي ودلالته، مما يجعل دراسته ضرورية لفهم البنية الصرفية العربية في مستوياتها التطبيقية.

وأنّ التغيرات التي تصيب الأفعال ليست اعتباطية، بل تخضع لعوامل منتظمة أهمها ما "عناصر التغيير الجزئي"، إذ يبرز جزء العلة كعنصر فعّال في الإعلال والإبدال في أفعال المثال والأجوف والناقص. فالفعل (قال) مثلاً يخضع لإعلال في صيغة المضارع (يقول)، نتيجة لتغيّر في موضع حرف العلة، مع بقاء الأصل الصرفي محفوظاً، وهذه التحولات مرتبطة مباشرة بجزء العلة وليس ببنية الكلمة كاملة كما يتبادر للذهن عند الحديث عن العلل الكبرى، إذ أنّ التحولات الصوتية التي تطرأ على الفعل المعتل هي نتيجة تفاعل دقيق بين الأصوات الصامتة والصائتة، إذ يؤدي جزء العلة دوراً محورياً في إعادة تشكيل الفعل دون أن يفقد جذره الأصلي³⁴.

وفي هذا السياق، تميّز التحليلات الصرفية بين الأفعال الصحيحة والمعتلة، إذ يكون تأثير جزء العلة في الأفعال المعتلة أكثر بروزاً. في المثال الثلاثي (وعد) نجد أنّ الواو تتعرض للإسقاط في صيغة (يعد)، وهو تغيّر لا يمسّ الجذر جذرياً، بل يتعلّق بموضع الواو بوصفه جزءاً عليّاً يتفاعل مع أول الفعل المضارع. وهذا النمط من التحوّل ليس إعلالاً محضاً، بل هو اشتغال مباشر لجزء العلة في ضبط الانتقال الصوتي ضمن النسق الصرفي.

كذلك أوضح الدكتور تمام حسان في تحليله لبنية الفعل العربي مفهوم (التحويل الصرفي الداخلي) الناتج عما يسميه (المواقع الضعيفة في البنية الجذرية)، مشيراً إلى أنّ هذه المواقع تتفاعل مع السياق الصوتي



للزمن أو البناء، فتظهر الحاجة إلى تعديل جزئي يُحدثه جزء العلة، بهدف الحفاظ على البنية اللغوية المنتظمة دون انتهاك لقواعد الاشتقاق، ويُعد هذا التحليل تطوراً في إدراك دور جزء العلة لا بوصفه مكوناً شكلياً فحسب، بل بوصفه عنصراً وظيفياً ينظم علاقة الفعل بزمنه وبنيتيه ودلالته³⁵، ويدعم هذا الرأي ما أشار إليه ابن جني قال: ((إنَّ التَّغْيِيرَ الَّذِي يَحْدُثُ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ لَا يُعَدُّ إِفْسَادًا لِأَصْلِ الْكَلِمَةِ، بَلْ هُوَ تَكْيِيفٌ صَوْتِي تَقْرُضُهُ الْحَاجَةُ إِلَى التَّخْفِيفِ أَوْ الْإِبَانَةِ))³⁶، وهو ما يظهر في أفعال مثل "باع" و"بيع"، إذ تُستبدل الألف بياء لتتناسب ببناء المضارع، ويؤكد هذا التفسير أنَّ ما يحدث ليس إبدالاً شكلياً منفصلاً، بل هو جزء من آلية تصريفية تضبطها وظائف الجزء العلوي داخل البنية الجذرية للفعل.

أمَّا من الناحية التطبيقية، فإن دراسة التحويلات التي تطرأ على الأفعال عند الاشتقاق تكشف عن نماذج متكررة لتأثير جزء العلة، منها:

- 1- حذف حرف العلة في أول الفعل عند بنائه للمضارع: (وعد) ← (يُعد).
- 2- إبدال حرف العلة بما يناسب السياق الصوتي: (قال) ← (يقول).
- 3- قلب حرف العلة عند الجزم أو دخول الجازم: (يسعى) ← (لم يسع).

وتُظهر هذه الأمثلة أنَّ جزء العلة لا يحدث تحولات كلية، وإنما ينشط في المواضع التي تتطلب توازناً صوتياً أو استجابة لصيغة صرفية محددة. وهو ما يذهب إليه الزمخشري (ت538هـ) في تفسيره لأسباب القلب والإبدال، إذ يعتبر أنَّ: ((التصريف لا يتم إلا إذا توافق الوزن والدلالة مع ما تقتضيه الطبيعة الصوتية للكلمة))³⁷.

كما أنَّ جزء العلة يُسهم في ضبط البناء للمبني للمجهول في الأفعال المعتلة، ففي الفعل (قال) يصبح (قيل)، وهو تحوّل يعتمد على استبدال الألف بياء مكسورة تتناسب مع البناء المجهول، مما يعكس كيف يُستخدم جزء العلة لضبط البنية الجديدة دون المساس بجذر الفعل، ويُحافظ على النمط المعياري للغة العربية.

وفي ضوء ما تقدّم، يتضح أنَّ جزء العلة ليس مجرد أداة صوتية، بل هو مكون وظيفي في البنية الصرفية للفعل العربي، يتدخل عند الحاجة لإحداث توازن دقيق بين الجذر، والصيغة، والصوت. ويُعزز هذا الفهم تحليل السياقات الصوتية التي يطرأ فيها التغيير، إذ أنَّ النمط الصوتي المصاحب للتحوّل يكشف أنَّ العلة لا تعمل في الفراغ، بل تتسجم مع القواعد الصرفية العامة للغة، مما يجعلها عنصراً محورياً في استمرارية النظام الصرفي وتطوره.

والآخر: أثرها في الاسماء:

لا يقل تأثير جزء العلة في بنية الأسماء أهمية عن تأثيره في الأفعال، بل إنَّ تأثيره في النظام الاسمي يظهر في جوانب صرفية دقيقة، تتعلق بالإعلال والإبدال والنقل والحذف، مما يجعل دراسة هذه الظاهرة أمراً ضرورياً لفهم بنية الكلمة الاسمية وكيفية تطورها عبر العصور. وتمثل الأسماء المعتلة البيئة الأنسب لرصد أثر جزء العلة، إذ يُلاحظ أنَّ هذا الجزء يؤدي دوراً وظيفياً يتمثل في تعديل الأصوات أو تغيير مواقعها لضبط التوازن الصوتي دون الخروج عن القواعد الاشتقاقية المعتمدة، وقد أشار ابن عصفور إلى أنَّ: ((أكثر الأسماء تتأثر بجزء العلة هي الأسماء الثلاثية المعتلة في أحد أصولها، لأنَّ هذه العلة تظهر في مواضع الحسّ، وتؤثر مباشرة في البنية الصرفية))³⁸، وبذلك يكون قد أوضح أنَّ التحويلات لا تمس أصل الكلمة، لكنّها تُعدّ إجراءً صرفياً ضرورياً لانسجام الكلمة مع محيطها الصوتي والبنوي. من ذلك، ما نراه في الاسم (الهوى) الذي يتحوّل في حالة الرفع إلى (هوى)، إذ تقلب الألف إلى ياء مع التنوين، ثم تُقلب إلى ألف مرة أخرى في (الهوى) عند الإضافة، هذا التحوّل يعكس تفاعلاً مباشراً لجزء العلة ضمن بنية الكلمة الاسمية.

كذلك بيّن ابن جني في تحليله لأمثلة الإعلال أنَّ الاسم الثلاثي المعتل في حرفه الأخير يخضع لتحويلات ترتبط بموقعه من الإعراب، كما في (فتى) التي تتحول إلى (فتى) بالنصب و(فتى) بالرفع، وهذا الإعلال لا يفسّر إلا من خلال فهم وظيفة جزء العلة داخل الكلمة، إذ لا يُحذف الحرف العلوي وإنما يُحوّل إلى ما يناسب موقعه الصرفي والصوتي³⁹.



ومن الأمثلة الدالة على تفعيل جزء العلة في الأسماء ما ذكره ابن الحاجب في شافيته حول (الفتى) و(القاضي)، إذ أشار إلى أن: ((الياء في (القاضي) تُقلب ألفاً في حالة التنثية: (القاضيان ← القاضيين) ثم تعود ياء عند الجمع: (القضاة))⁴⁰، وتُبين هذه الظاهرة أن جزء العلة هو وحدة صرفية صوتية تتبدل بتأثير قواعد التصريف والإعراب، دون الإخلال بجذر الكلمة.

أما من جهة المدارس الصرفية الحديثة، فقد أشار الدكتور **عبد الرحيم** إلى أن جزء العلة يتدخل غالباً في الأسماء التي تنتهي بحرف علة، إذ يكون التغيير موجهاً نحو التخفيف، ويُطبق ضمن أطر صرفية محددة لضبط النطق والانسباب الصوتي⁴¹، كحالة (الفتى) و(الداعي) و(الراعي)، يُلاحظ أن الجزء الأخير في الكلمة يخضع لقواعد خاصة في التصريف، خصوصاً عند الجمع والتنثية والإضافة، مما يدل على أن التفاعل بين جزء العلة وبنية الاسم يكون تفاعلاً بنيوياً وصوتياً لا يفهم بمعزل عن القواعد الصرفية المنظمة.

وفي السياق نفسه، أشار الدكتور **تمام حسان** إلى أن الأسماء ليست مجرد وحدات ساكنة بل هي بنى صوتية مرنة، تتفاعل مع الإعرال والحذف بما يحافظ على دلالة الكلمة وهيكلها التركيبي. ويؤكد أن جزء العلة هو مركز هذه التفاعلات، إذ يتحكم في توازن الأصوات داخل الكلمة بحسب السياق النحوي والدلالي⁴²، وعلى سبيل المثال: يتحول الاسم (الهدى) إلى (الهدى) في سياقات الإضافة، مع قلب الألف إلى ياء للتنوين ثم عودتها إلى ألف بحسب الإعراب، وهو ما يظهر عمل جزء العلة في تنظيم العلاقة بين الصوت والمعنى.

وتُظهر التطبيقات المعجمية أيضاً أن كثيراً من الأسماء المعتلة تُبنى وفق أنماط صرفية متغيرة، لكنها لا تخرق القاعدة الجذرية. فعلى سبيل المثال، تُستخرج أسماء من الفعل (دعا) مثل (داع)، و(مدعو)، و(دعوة)، وتخضع كلها لتحولات في موقع العلة، دون مساس بجذر الكلمة (د-ع-و). وتُبرز هذه الظاهرة كيف يتفاعل جزء العلة داخل البنية الصرفية ليؤدي دوراً مرئياً في استمرارية الجذر عبر المشتقات المختلفة.

ويُعزّز هذا التحليل ما ذهب إليه **السيوطي** في المزهري حين قال: ((العلة الصرفية تتدخل في اشتقاق الأسماء لتضبطها لا لتقلب أصولها، فتبقى المعاني قائمة، والأبنية خاضعة لقواعد معلومة))⁴³، ويؤكد بذلك أن دور جزء العلة هو الحفاظ على التوازن البنيوي لا قلب الجذر، وهي خاصية فارقة في اللغة العربية تميزها عن كثير من اللغات.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن جزء العلة يُعدّ أداة مركزية في تصريف الأسماء، إذ لا يقتصر على ضبط الأصوات بل يشكّل محوراً بنيوياً تتدرج تحته قواعد الإعرال والإبدال والتخفيف، وهذه التحولات الصرفية لا تُفهم إلا من خلال تحليل موقع جزء العلة ووظيفته في الكلمة الاسمية، مما يجعل فهم هذه الظاهرة ضرورة لفهم النظام الصرفي العربي في مستواه التركيبي والدلالي.

المبحث الثاني

جزء العلة في الموروث التراثي والمعاصر

يُعد مفهوم "جزء العلة" من المفاهيم النحوية الدقيقة التي انشغل بها النحويون التراثيون، لما له من أثر في تفسير التحولات الصوتية والإبدالات في البنية الصرفية. وقد أولى علماء العربية الكبار كابن جني والعكبري هذا المفهوم أهمية خاصة في تحليل الظواهر الشاذة، لا سيما في القراءات القرآنية التي خرجت عن القياس. ومع تطوّر المناهج اللسانية الحديثة، أعيد النظر في وظيفة "جزء العلة" من منظور فونولوجي وتحويلي. ولذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى موازنة هذا المفهوم بين جذوره التراثية وتمثلاته في الدرس اللساني الحديث. وتُظهر الموازنة حجم الاتساق أحياناً، والتباين حيناً آخر، بين مناهج التراثيين والمحدثين في تفسير الظواهر اللغوية، وقد تضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب هم:



المطلب الأول: جزء العلة في المدارس النحوية:

يمثل اختلاف المدارس النحوية في تفسير ظاهرة جزء العلة دليلاً على ثراء التفكير الصرفي العربي وتنوع مناهج التحليل بين النحاة، فقد تناولت المدارس الثلاث الكبرى (البصرية، الكوفية، والبغدادية) أثر جزء العلة ضمن رؤى متباينة تتصل بالخلفيات المنهجية والمعرفية التي تبنتها كل مدرسة.

أولاً: المدرسة البصرية وتفسيرها لتأثير جزء العلة:

تعد المدرسة البصرية من أقدم المدارس النحوية التي أرست دعائم المنهج القياسي في دراسة الظواهر اللغوية، وقد تميّزت هذه المدرسة، وعلى رأسها الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، وسيبويه (ت180هـ)، بالتزامها بالمنطق اللغوي القائم على الأصل، ورفضها التوسع في القياس إلا ضمن حدود صارمة. وتظهر نظرتها إلى (جزء العلة) باعتباره ليس ظاهرة مستقلة، بل مظهرًا جزئيًا داخل منظومة التحول الصرفي الكلي. وقد ذكر سيبويه أن: ((ما يقع من تغيير في الصوت لا يخرج الكلمة عن أصلها، وإنما هو تصريف موافق للقياس، يحكمه موضع الحرف من الكلمة وجواره))⁴⁴، وهذا يدل على أن المدرسة البصرية لا ترى في جزء العلة سوى انعكاس لصيغة صرفية محكومة بموضعية الحرف وحاجته الصوتية.

ويظهر عند سيبويه أن التغيير الجزئي الذي يقع على حروف العلة، كتحوّل (الألف) إلى (واو) أو (ياء)، يُعالج ضمن سياق أوسع من التغيرات الصرفية، يُعرف بالإعلال أو الإبدال. ومن هنا، فإن جزء العلة في تصوّر البصريين هو تمهيد لتحوّل صرفي أكبر، يُفهم دائماً في ضوء القاعدة العامة. كقوله: ((ويقولون قال ويقول، والأصل فيه الواو التي تثبت في مواضع وتحذف في مواضع أخرى بحسب البنية))⁴⁵، فيفهم أن هذا التحوّل لا يُدرس مستقلاً، بل بوصفه جزءاً من النظام الكلي لتغيرات العلة.

كما اعتبر البصريون أن بنية (عاد) و(يعود)، هو تحوّل صوتي ظاهر من الألف إلى الواو، فهو لا يمثل تغييراً جذرياً في بنية الكلمة، بل يندرج ضمن ما يسمى بـ (التدرج العلي)، الذي تبدأ فيه الكلمة بتحوّل جزئي يستدعي لاحقاً علة تامة، كالإعلال بالقلب أو الحذف. ولهذا السبب، لا يفرد البصريون جزء العلة بالتحليل المستقل، وإنما يتعاملون معه ضمن تحليل أشمل للبنية الصرفية.

وقد انعكست هذه الرؤية أيضاً في مفهوم (الحفاظ على الأصل)، إذ إن كل تغيير جزئي – حتى لو بدا مستقلاً – يُفهم في إطار الحفاظ على الوزن الصرفي، كما هو الحال في ثنائية (سعى – يسعى)، التي تُظهر تأثير حركة المجاورة دون أن تمس الجذر، مما يؤكد على أن البصريين لا يفصلون بين التغيير الجزئي والتغيير الكلي، بل يدمجونهما داخل قاعدة واحدة.

ويمكن القول إن المدرسة البصرية قدّمت تفسيراً مضبوطاً لجزء العلة، يتمحور حول ارتباطه بالقياس والاستقراء من النصوص الفصيحة، مما جعلها أقل ميلاً إلى الاعتراف باستقلالية هذا الجزء، وأقرب إلى رؤيته كعلامة مبدئية على علة صرفية كاملة ستنبع لاحقاً. وهذا ما ينسجم مع خلفيتها النظرية التي تفضل الأصل وتحافظ على الثوابت البنوية في اللغة.

ثانياً: المدرسة الكوفية وتفسيرها لتأثير جزء العلة:

تميّزت المدرسة الكوفية بمرونة منهجها وتحليلها الظواهر اللغوية استناداً إلى السماع والواقع الاستعمالي، أكثر من اعتمادها على القياس الصارم كما هو الحال في المدرسة البصرية. وقد منحها هذا التوجه قدرة أوسع على التعامل مع الظواهر الصرفية ذات الطابع الجزئي، مثل (جزء العلة)، بوصفه مكوناً صوتياً ووظيفياً فاعلاً له وجود مستقل في بنية الكلمة. يرى الكوفيون أن التغيرات الجزئية في البنية الصرفية ليست مجرد مقدمات لتحوّلات كلية، بل هي وحدات صوتية مستقرة يمكن تفسيرها داخل السياق الصوتي والمعجمي مباشرة. وقد عبّر عن ذلك الفراء (ت207هـ) – أبرز نحاة الكوفة – حين أشار إلى أن: ((التحوّل في الكلمة قد يقع مراعاة للسهولة والوزن أو لتقارب الحروف))⁴⁶، وهو بذلك يمنح التغيير الجزئي المرتبط بجزء العلة استقلالاً في التفسير، بوصفه حالة صوتية متولدة عن بنية السياق.



وتظهر موازنة الكوفيين في تفسيرهم لتحولات الأفعال المعتلة، كالفعل (سعى) عند اتصاله بالضمير (ت) ليصبح (سعيث)، إذ يظهر أنّ الحرف العليّ يتعرض لحذف أو قلب دون أن يطرأ تغيير على الوزن أو الجذر، مما يدل على فاعلية (جزء العلة) كآلية انتقالية صوتية. وقد لاحظ الكوفيون أنّ البيئة الصوتية المحيطة بالحرف العليّ تلعب دوراً حاسماً في تحديد شكل التحول، وهو ما يدفعهم إلى اعتبار (جزء العلة) عنصراً بنويّاً قائماً بذاته لا يجب ربطه دوماً بعلة صرفية تامة. ففي رأيهم، بعض التحولات لا تبرّر بعلة كاملة، بل بدافع صوتي لحظي ناجم عن التقاء الحروف أو ثقل اللفظ.

ومن هنا، فإن المدرسة الكوفية تتوسع في تفسير المتغيرات التي تُعد عند غيرها فرعياً أو غير جوهرياً، فهي تعتبر حذف (الواو) أو (الألف) – مثلاً – عند الالتقاء الصوتي ليس تابعاً لعلة كبرى، بل نتيجة مباشرة (لجزء علة) يتجلى في بُنية النطق. ولذلك يتعاملون مع هذه الظواهر بوصفها وحدات تحليلية تستحق الوقوف عندها، ويمكن أن تُفهم دون الرجوع دوماً إلى أصلها الكامل. وقد أتاح لهم هذا المنهج المرونة في تحليل ظواهر لغوية متكررة لم تستطع المدرسة البصرية تبريرها إلا في إطار قوالب قياسية صارمة.

وقدّم الكسائي (ت189هـ)، أحد أعلام الكوفيين، مثلاً دالاً حين قال إنّ: ((التحول ليس دائماً مرده إلى القياس، بل قد تفرضه الاستعمالات))⁴⁷، ما يبرز أنّ المدرسة الكوفية تعترف بالدور المؤثر للمحيط السياقي في توليد جزء العلة، وترى فيه أداة تفسيرية حيّة تستجيب لواقع اللغة واستعمالها. وفي ضوء هذا الفهم، فإنّ الكوفيين لا يكتفون بتحليل الظاهرة وفق صورتها الصوتية، بل يرصدون موضعها التداولي والنطقي، ليبينوا على ذلك تفسيراً يسمح بقبول الظواهر الخارجة عن القياس. وعليه، فإنّ جزء العلة لديهم ليس حالة صوتية ناقصة، بل هو كيان لغوي ذو وظيفة محددة تُفهم ضمن علاقات البنية والوزن والسياق.

وبهذا، تُمثّل المدرسة الكوفية تياراً تحليلياً يضع (جزء العلة) في قلب الظاهرة الصرفية، ويرى فيه نقطة ارتكاز لتفسير الظواهر النحوية، وليس مجرد عرض صوتي تابع.

ثالثاً: المدرسة البغدادية وتفسيرها لتأثير جزء العلة:

سعت المدرسة البغدادية إلى الجمع بين المنهجين البصري والكوفي، فجمعت بين النزعة القياسية الصارمة والانفتاح على التفسير السياقي، مما منحها قدرة تحليلية متوازنة في معالجة الظواهر الصرفية، وعلى رأسها (جزء العلة). ويُعدّ ابن جني الممثل الأبرز لهذا الاتجاه، إذ استطاع أن يُعيد تشكيل فهم العلة الصرفية من خلال رؤيته التأليفية التي تدمج الصوت والدلالة والبنية في آن واحد. فقد صرّح ابن جني قائلاً: ((إنّ الحرف إذا جاوره ما يثقل عليه أو يخالفه، تهياً للتغيير، وليس ذلك إلا علامة على تغييره القريب))⁴⁸، ويكشف هذا التصوّر عن اعترافه الضمني بأنّ جزء العلة يُعدّ مؤشراً بنويّاً على تحول مرتقب، لا مجرد نتيجة عارضة.

ومن هذا المنظور، تعامل البغداديون مع جزء العلة باعتباره وحدة صرفية تعمل ضمن سياق أوسع يدمج الصوت والوظيفة والموقع النحوي. وقد لاحظ ابن جني أنّ التغييرات الصوتية التي تقع على الحروف العلية – كما في (يدعو) و(دعا)، أو (طويل) و(طوال) – لا تُمثّل في حد ذاتها تغييراً جذرياً، بل هي تحولات تدريجية تُمهّد لتغيير صرفي أوسع. وهذا التدرج هو جوهر فكرة (جزء العلة)، الذي يُفهم من المدرسة البغدادية بوصفه عاملاً انتقاليّاً يعمل على تهيئة البنية الصرفية للتغيير من دون كسر مفاجئ للنسق.

وقد عبّر المبرد (ت285هـ) – الذي يُعدّ من المؤسسين النظريين لهذا الاتجاه – عن هذه الرؤية حين قال: ((ولا يكون التحول جائزاً إلا إن وافق القياس أو تكرر في الاستعمال))⁴⁹، وهذا يدل على أنّ المدرسة البغدادية لا تقبل بجزء العلة إلا إذا ثبت حضوره عبر السياق أو القاعدة، وهو ما يجعل منه عنصراً ذا وظيفة مزدوجة: تنظيمية وتفسيرية. وهنا يظهر تمايز البغداديين عن البصريين الذين يرون التغيير ناتجاً عن قاعدة مسبقة، وعن الكوفيين الذين يمنحون السياق أولوية مطلقة.



وتتميز المدرسة البغدادية بميلها إلى التحليل السياقي متعدد الأبعاد، فهي ترى أنّ ظهور أو اختفاء الحرف العَلِّي - كجزء من العَلّة - لا يتوقف عند الصوت وحده، بل يتداخل مع موقع الحرف من الجذر، ووظيفته الإعرابية، ومدى تأثره بالسوابق واللاحق في الكلمة. وهذا يتجلى في تحليلات **ابن جني** التي تفكك الكلمة إلى طبقات من البنية والتغير، وتُظهر كيف أنّ الجزء العَلِّي يعمل أحياناً لضبط الوزن دون الإخلال بالجذر، وأحياناً لضبط الإيقاع الصوتي مع المحافظة على الوظيفة الصرفية.

ويُفهم من هذه الرؤية أنّ المدرسة البغدادية تتعامل مع جزء العَلّة باعتباره أداة تفسيرية تسمح بفهم التحوّلات الصرفية ضمن إطار مرّن، لكنّها لا تُغفل ضبطه بالقياس والاستعمال. لذلك، فإنّها تتبنى الموازنة بين ما هو منطقي وما هو واقعي، وتُقيّم جزء العَلّة ليس فقط بوصفه ظاهرة، بل كآلية من آليات التنظيم الداخلي في النظام الصرفي.

وبناءً على هذا، فإنّ المدرسة البغدادية تُعدّ مدرسة تركيبية لا تفصل بين السبب الصوتي والبنية الكاملة، وتمنح جزء العَلّة منزلة وسطى، لا تجعله مستقلاً كما عند الكوفيين، ولا تابعاً كما عند البصريين، بل فاعلاً داخل النظام، وفقاً لموقعه ووظيفته.

ويتبين من خلال الموازنة التحليلية لتلك المدارس النحوية الثلاث - البصرية، الكوفية، والبغدادية - قد تعاملت مع (جزء العَلّة) بطرائق تعكس بنيتها المعرفية ومناهجها التحليلية، مما أنتج طيفاً من التصورات حول هذه الظاهرة الصرفية الدقيقة. وقد مثّل هذا التباين فرصة لفهم ديناميكية النظام الصرفي العربي، ليس فقط من حيث القواعد، بل من حيث المنطق الكامن وراء بنائها وتطورها.

فالمدرسة البصرية بما تمثله من نزعة قياسية صارمة - لم تعترف باستقلالية (جزء العَلّة) كعنصر وظيفي منفصل، بل اعتبرته أحد تجليات العَلّة الكاملة التي تُدرك في ضوء القياس. وبهذا كانت البصرة تُخضع الظاهرة الصرفية إلى منطق شمولي يبدأ من الجذر ويمتد إلى البنية، دون أن تمنح العناصر الجزئية أي استقلال تفسيري.

أمّا المدرسة الكوفية، فقد أولت اهتماماً واضحاً للظواهر الصوتية والسياقية، ورأت في (جزء العَلّة) وحدة تحليلية حقيقية تستحق أن تُفهم على نحو مستقل. لقد منح الكوفيون للمكون الصوتي مرونة وظيفية أكبر، واعترفوا بأنّ التحوّلات الجزئية قد تكون نتيجة لدوافع نطقية أو تداولية دون الحاجة إلى علة تامة، مما أدى إلى اتساع مجال تفسيرهم للظواهر الصرفية.

أمّا المدرسة البغدادية، فقد جاءت بموقف تركيبى توفيقى، جعل من (جزء العَلّة) أداة تفسيرية مرنة تتفاعل مع السياقات الصوتية والدلالية على حدٍ سواء. وقد أسهم **ابن جني** في ترسيخ هذا الاتجاه، حيث جمع بين التحليل الصوتي والتحقق من الأثر البنيوي، مؤكداً أنّ التغير الجزئي في الكلمة يُعدّ مؤشراً منهجياً على بدء تحوّل صرفي، لا مجرد ظاهرة صوتية عارضة.

وعليه، يمكن القول إنّ كلّ مدرسة فسّرت (جزء العَلّة) ضمن إطار تصوّرها لطبيعة اللغة العربية:

- **البصريون**: يرون اللغة نظاماً مغلقاً مضبوطاً بالقواعد، فلا يخرج جزء العَلّة عن كونه بداية مضمرة لتحوّل أكبر.
 - **الكوفيون**: ينظرون إلى اللغة بوصفها بنية حيّة قابلة للتطور، ولذلك اعتبروا جزء العَلّة وحدة قائمة بحد ذاتها.
 - **البغداديون**: اتجهوا نحو بناء تصوّر تكاملي يجمع بين الأصل الصوتي والسياق البنيوي، مما يمنح جزء العَلّة وظيفة تفسيرية تتبدل حسب موقعه ودوره.
- وإنّ هذا التباين يعكس مدى مرونة الفكر النحوي العربي وقدرته على إنتاج نماذج تفسيرية متعددة لظاهرة واحدة، ويعزز الحاجة إلى اعتماد مناهج تكاملية حديثة تستفيد من هذا التراث التحليلي الغني لفهم التحوّلات الصوتية والوظيفية في البنية الصرفية العربية.



المطلب الثاني: قراءة في جزء العلة عند التراثيين والمحدثين:

تُعدّ دراسة تأثير (جزء العلة) في التصريف من القضايا التي لاقت اهتماماً بارزاً لدى علماء الصرف، سواء في القراءات التراثية الكلاسيكية أو الدراسات الحديثة ذات الطابع الصوتي والتحليلي. وقد تتبعت الدراسة أوجه الاتفاق بين المدرستين، فوجدت أنها تلقت عند أربع ظواهر أساسية، مع الاختلاف المنهجي في المعالجة والنمذجة التحليلية، ويمكن تقسيمها على الآتي:

أولاً: أثر جزء العلة في الإعلال والإبدال:

اتفق التراثيون والمحدثون على أنّ (جزء العلة) يُعدّ محرّكاً رئيساً لحدوث الإعلال والإبدال، باعتباره تغيّراً بنيوياً سابقاً لتمام التحوّل الصوتي. ففي التراث، إذ ذهب **ابن جني** إلى أنّ الفعل (قال) عند تصريفه إلى (يقول) يمر بمرحلة صوتية وسطى، يتمثّل فيها تأثير جزء العلة في ميل (الألف) إلى (الواو)، وهو ما يُفسّر كتحوّل أولي قبل الإعلال⁵⁰، وتناول **ابن الحاجب** حالات مثل (سعى) التي تتحوّل إلى (سعيث)، وبيّن أنّ التغيير الصوتي في الألف نحو الياء مرده إلى تفاعل بين السياق الصرفي وجزء العلة⁵¹.

أمّا في الاتجاه الحديث، فأكد الدكتور **تمام حسان** أنّ التغيرات الإعلالية مرتبطة بتحوّلات صوتية تدريجية، تبدأ غالباً في (جزء العلة) بوصفه مقدّمة تحضيرية للإعلال الكامل⁵²، ويرى أنّ هذه التغيرات تخدم الاتساق الصوتي وتحقيق التوازن البنيوي بين الجذور والصيغ.

ويتضح أنّ الإعلال والإبدال وفق كلا المنهجين لا يُفسّران كتحوّلات مفاجئة، بل كسيرورة صوتية- صرفية تتدرج فيها الألفاظ من الثبات إلى التغير، وأنّ (جزء العلة) يمثل البوابة التقنية لهذه السيرورة.

ثانياً: أثر جزء العلة في الإدغام والتخفيف الصوتي:

يُقرّ كل من التراثيين والمعاصرين بأنّ التخفيف الصوتي – خصوصاً عبر الإدغام – هو من أبرز مظاهر تأثير جزء العلة. فقد أورد **الزجاجي** حالة (شدّ) بوصفها ناتجة عن إدغام الدالين في الأصل (شدد)، وعلّل ذلك بالحاجة إلى تخفيف الصوت عند التقاء الحرفين المتجانسين⁵³، في حين ذهب **السيوطي** إلى أنّ الإدغام أحد أدوات تخفيف الأفعال المضعفة، وخاصة الثلاثية، بفعل العلل الصوتية المتقدّمة⁵⁴، أمّا الدكتور **عبدة الراجحي**، فاستعرض هذه الظواهر ضمن تحليل صوتي صرفي، مؤكداً أنّ الإدغام لا يحدث عشوائياً، بل هو نتاج لضغط بنيوي يتسبب فيه جزء العلة، كما في تحوّل (مدد) إلى (مدّ). ورأى أنّ البنية الصوتية تلعب دوراً في تهيئة الكلمة لتلقي عملية الإدغام دون الإخلال بقوانين الصرف⁵⁵.

وعلى وفق ما تقدّم يُفسّر الإدغام – في كلا الاتجاهين – كتفاعل علّي بين عنصر صوتي داخلي (جزء العلة) وبين شرط وزني صرفي يفرض ضرورة التخفيف، مما يؤكد أنّ (جزء العلة) ليس مرحلة نظرية بل فاعل بنيوي في بنية الكلمة.

ثالثاً: أثر جزء العلة في التصغير والاشتقاق:

في دراسات التصغير والاشتقاق، توافقت الفريقان على أنّ (جزء العلة) يؤسس لتحوّل جزئي في الجذر قبل إتمام الصيغة. فقد ذكر **ابن عصفور** أنّ تصغير (سماء) إلى (سميّة) يتم على مرحلتين: الأولى تحويل الألف إلى ياء تحت تأثير جزء العلة، والثانية تركيب الوزن التصغيري⁵⁶، كما أكّد **ابن جني** أنّ تغيير بنية (جمل) إلى (جميل) مرده إلى تحول داخلي في الجذر يرتبط بجزء العلة⁵⁷.

في المقابل، أوضح الدكتور **أحمد مختار عمر** أنّ جزء العلة يمثل مرحلة مبكرة في اشتقاق الصيغ الجديدة، وخاصة عند تشكيل الأوزان الثلاثية والرباعية، إذ تتأثر البنية الصوتية أولاً، ثم تُعاد صياغتها ضمن الوزن الصرفي المستهدف⁵⁸. وما تقدّم يشير ذلك إلى اتفاق ضمني على أنّ التغيّر الصوتي السابق على التصغير أو الاشتقاق لا يُعدّ ترفاً صوتياً، بل ضرورة تمهيدية تُسهّم في ضبط الصياغة، وهي مهمة يقوم بها جزء العلة تحديداً.

رابعاً: أثر جزء العلة في تطوّر القواعد الصرفية:



يلتقي التراثيون والمحدثون في أنّ (جزء العلة) يحدث تأثيراً مستمراً في تطوّر القواعد الصرفيّة، وقد يكون هذا التأثير محكاً لاستقرار بعض الأوزان أو تحوّلها. يُبيّن السيوطي أنّ بعض أنماط التصريف تطوّرت بمرور الزمن نتيجة لتكرار التغيرات الجزئية التي أحدثها جزء العلة، مما جعلها قواعد معتمدة لاحقاً⁵⁹، في حين يرى الدكتور طه عبد الرؤوف أنّ هذه الظواهر التاريخية ناتجة عن تراكمات صوتية، تبدأ بجزء العلة، ثم تستقر تدريجياً ضمن النظام الصرفي⁶⁰.

ويُفهم من ذلك أنّ جزء العلة لا يؤدي فقط إلى التحوّل الفردي، بل يُراكم تأثيره حتى يُعيد تشكيل القاعدة ذاتها، مما يعكس بعده التكويني في النحو العربي، وليس فقط التأثيري، ويتضح من هذا التحليل أنّ جوانب الاتفاق بين المدرستين – التراثية والحديثة – تتجلى في:

1. رؤية جزء العلة كمرحلة صوتية تمهيدية ذات أثر منهجي في الإعلال والإبدال.
2. كونه آلية لتسهيل النطق وضبط الإيقاع الصرفي عبر الإدغام.
3. مشاركته الفاعلة في بناء الصيغ الجديدة عند التصغير والاشتقاق.
4. تأثيره التراكمي في استقرار القواعد الصرفيّة وتطورها.

غير أنّ نقطة الاختلاف الجوهرية تبقى في المنهج التحليلي، إذ غلب الطابع الوصفي والقياسي لدى التراثيين، بينما توسّع المحدثون في استثمار التحليل الصوتي والدياكروني للكشف عن البنية العميقة للظواهر الصرفيّة.

خامساً: أثر جزء العلة في التطوّر اللغوي:

يشكل (جزء العلة) أحد المفاهيم الصرفيّة الدقيقة التي يلاحظ تأثيرها العميق في بنية اللغة العربية عبر العصور، وتكمن أهميته في أنّه لا يقتصر على الجانب الصوتي أو التصريفي فحسب، بل يتداخل مع النظام البنيوي للغة، مؤثراً في سيرورة التطوّر اللغوي ومُعبّراً عن مرونة القواعد الصرفيّة وقدرتها على التكيف، غير أنّ هذا التأثير لم يكن محط إجماع في الموقف من آثاره، بل تراوحت النظرة إليه بين كونه عنصراً ضابطاً ومنظماً، وبين اعتباره منبّهاً على اضطراب بنيوي أو تنوع غير منتظم في التصريفات.

فقد أشار ابن جني إلى أنّ جزء العلة يحدث تحولات تدريجية في الأفعال المعتلّة، مثل قولهم (قال – يقول)، غير أنّه حدّر من أنّ هذه التغيرات لا تؤدي بالضرورة إلى استقرار نهائي في بنية الفعل، بل تظل خاضعة لظروف صوتية وبنيوية متجددة، مما يدل على أنّ جزء العلة لا يعمل كأداة استقرار مطلق، بل كعنصر مرن داخل النظام الصرفي⁶¹.

في حين يرى الدكتور تمام حسان أنّ جزء العلة يُعبّر عن قابلية النظام الصرفي العربي للتحوّل والتطوّر، بما يعني أنّ اللغة لا تعمل فقط تحت سلطان القياس، بل تنفتح على المتغيرات الصوتيّة والوظيفية، التي تفرض أحياناً تجاوز القواعد التقليدية لصالح ممارسات لغوية جديدة⁶².

ويكشف هذا التباين بين الرؤية التنظيميّة والرؤية الديناميكية لجزء العلة عن إشكالية بنيوية في تعامل النحو العربي مع الظواهر الحيّة. فبينما يميل النحو التراثي إلى تثبيت المفهوم داخل قياسات معيارية، يُظهر التحليل الحديث مرونة هذا الجزء في تأطير التحولات التدريجية، مما يستدعي إعادة بناء النماذج التحليلية بما يبرز الطبيعة التطوريّة للغة من حيث الآتي:

أولاً: التأثير النقدي لجزء العلة على التنوع اللهجي:

من أبرز مظاهر النقد المتصلة بجزء العلة، تأثيره الواضح في تنوع بنية الألفاظ بين اللهجات العربية. فبسبب عدم استقرار بعض الظواهر الإعلالية أو الإبدالية، انقسمت اللهجات في نطق الأفعال وتكوين الصيغ، وقد أوضح الزجاجي أنّ التباين في تصريف (سعى) إلى (سعي) أو (سعى) في الماضي، بين القبائل العربية، مرده إلى اختلاف التفاعل مع جزء العلة، مما يكشف عن عدم ثبات القاعدة الصرفيّة بين البيئات اللغوية⁶³، في حين يرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ هذه الظواهر ما زالت قائمة في اللغة المحكيّة المعاصرة، إذ تميل بعض اللهجات إلى الحفاظ على الحروف الأصليّة، في حين تميل أخرى إلى اعتماد الإعلال، مما يجعل تأثير جزء العلة حاضراً في تفكيك التجانس بين الأنظمة اللهجية داخل



العربية⁶⁴، وبذلك يُظهر هذا التباين أنّ جزء العلة، بدلاً من أن يكون عاملاً موحّداً للغة، قد يسهم أحياناً في تشتيت البنية المعيارية وإنتاج تنويعات لهجية مستقلة. وهو ما يجعل التعامل معه في الدراسات اللسانية المعاصرة يتطلب موازنة بين تحليل الظاهرة ضمن النظام الكلي ومراعاة الانعكاسات اللهجية المترتبة عليها.

الآخر: البعد الزمني لتأثير جزء العلة في بنية الكلمات:

على المستوى الزمني، يتجلى تأثير جزء العلة كعامل مستمر لا ينحصر في فترة لغوية واحدة. وقد أشار السيوطي إلى أنّ بعض الظواهر الصرفية التي فرضها جزء العلة – مثل تحوّل (أول) إلى (أولى) – لم تكن مألوفة في بدايات العربية لكنها ترسّخت لاحقاً بفعل التكرار، فعدت قاعدة صرفية مستقرة⁶⁵، ويؤكد الدكتور أحمد مختار عمر على أنّ جزء العلة قد ساهم في بناء صيغ لغوية حديثة، وأنّ بعض الاشتقاقات المعاصرة تعكس تأثيره الواضح، كتحوّلات أوزان الفاعل والمفعول عند تعميم أنماط صرفية على كلمات مستحدثة في الاستعمال العربي⁶⁶، وهذا يُفضي إلى أنّ هذا المفهوم يشغل كبنية مولدة للتغيير، وليس مجرد عنصر تابع لقواعد سابقة. وهو ما يعزز القول بضرورة دمجه في النماذج الدياكرونية (الزمنية) عند تحليل تطوّر العربية عبر العصور.

إنّ النظر إلى (جزء العلة) من زاوية نقدية يكشف أنّه عنصر مركزي في حركية اللغة، تتقاطع عنده ثلاث قضايا: استقرار القواعد، تباين اللهجات، وسيروية التطوّر الزمني. ورغم ما يبدو من انتظامه داخل بنية النحو العربي، إلّا أنّ استعراض الشواهد التاريخية والوظيفية يؤكد أنّ أثره لا يتوقف عند مرحلة زمنية أو بنية صرفية واحدة.

وبناءً عليه، ترى أنّ فهم وتأثير هذه الدراسة لجزء العلة يتطلب تجاوز النموذج التفسيري التقليدي الذي يقصره على ضبط القواعد، لصالح رؤية تحليلية تربطه بتشكّل البنية اللغوية، وتتنظر إليه كعامل تكويني مؤثر في نشأة الأنماط، واستقرار الأوزان، وتحوّل اللهجات، مما يجعله ركيزة لفهم التطوّر العضوي للغة العربية.

المطلب الثالث: التطبيق العملي لجزء العلة في التغيرات الصرفية:

يُعدّ التطبيق العملي هو أحد المفاتيح الجوهرية لفهم الدور البنوي الذي يؤديه (جزء العلة) في التغيرات الصرفية التي تطرأ على بنية الكلمات العربية، إذ يكشف من خلال النماذج الفعلية – في الأفعال والأسماء – عن سلسلة من التحوّلات التي لا تحدث دفعة واحدة، بل تمر بمراحل تمهيدية يتدخل فيها الجزء المعتل كحلقة وصل بين الأصل والتغير النهائي، ويمكن تقسيمها إلى الآتي:

أولاً: تحليل الأفعال الثلاثية المعتلة:

من أبرز النماذج التي توضح الأثر التدريجي لجزء العلة ما أورده ابن جني في الفعل (قال) عند تصريفه إلى (يقول)، حيث تنقلب (الألف) إلى (واو)، لا على وجه المباشرة، وإنّما بفعل مرحلة صوتية وسطى يمثلها ميل (الألف) نحو (الواو)، مما يُظهر أنّ جزء العلة يعمل على تكييف الجذر مع البنية الجديدة للفعل المضارع قبل الإعلال الكامل، ويقول: ((تحدث الألف تغييراً جزئياً حين الاشتقاق، وذلك التغيير غير مكتمل إن لم يُدعم بعلة صرفية تامة))⁶⁷، وفي السياق ذاته، نجد مثال الفعل (باع) الذي يتحوّل إلى (يبيع)، حيث تميل (الألف) إلى الانكسار فتتحول إلى (ياء)، وهو ما فسّره ابن عصفور حيث قال: ((إنّ باع عند تصريفه في المضارع تظهر فيه الياء، وذلك لأنّ الألف تميل إلى الانكسار، ولا تتحوّل مباشرة إلّا بعد التمهيد الصوتي))⁶⁸.

ثانياً: تطبيق جزء العلة في الأسماء الممدودة والمعتلة:

يتجلى أثر جزء العلة عند تثنية الأسماء الممدودة ك(سماء) و(دعاء)، إذ تتحوّل (الألف) إلى (همزة) في (سمان) و(دعان)، وهو ما فسّره ابن عصفور إذ قال: ((التحوّل لا يتم دفعة واحدة، بل يمر بمرحلة تحضيرية يكون فيها جزء العلة هو العامل المسؤول عن تهيئة الألف للتحوّل))⁶⁹، ويظهر المثال نفسه في التصغير، كما في (سماء) التي تُصغّر إلى (سُمّية)، حيث تتحوّل (الألف) إلى (ياء) بسبب الوزن



التصغيري، فقال ابن عصفور: ((انكسار الحرف العلي وانجراره تحت تأثير البناء الجديد، ولا يتم ذلك إلا بواسطة حركة تمهيدية تفسرها بنية الجزء من العلة))⁷⁰.

ثالثاً: جزء العلة والإدغام الصوتي:

فقد عالج ابن الحاجب حالات الإدغام بوصفها نتيجة لتفاعل جزء العلة مع السياقات الصوتية، كما في (مدّ) المشتقة من (مدد)، موضحاً أنّ الإدغام لا يقع اعتباطاً، بل تسبقه مرحلة تخفيف صوتي، إذ قال: ((إنّ أصل التحوّل في الحركات قبل التصغير يُبنى على جزء من العلة، لا على قاعدة مباشرة))⁷¹.

رابعاً: جزء العلة في التصغير والتكسير:

في تطبيق التصغير والتكسير، يتضح أنّ التحوّل من (سماء) إلى (سُميّة)، أو من (رجل) إلى (رُجيل)، يعكس مرحلة انتقالية لا تنتمي إلى العلة التامة، بل إلى جزء منها، ويفسر ذلك ابن عصفور إذ قال: ((يُظهر التصغير تحوّلًا تمهيدياً للحرف العلي، يُمكن من الانسجام مع الوزن الصرفي الجديد))⁷².

خامساً: تطبيق جزء العلة في الاشتقاقات غير القياسية:

فقد تناول ابن جني اشتقاقات من أفعال معتلّة كـ(طال) و(مال)، اشتق منها (طويل) و(ميّال)، مبرراً أنّ هذا التحوّل يمر عبر تغيير جزئي، إذ قال: ((وذلك التغيير غير مكتمل إن لم يُدعم بعلّة صرفيّة تامة، مما يؤكد أنّ جزء العلة هو عامل تمهيدي))⁷³.

وفي السياق نفسه، عرض الدكتور عبدة الراجحي تصوّراً حديثاً لوظيفة جزء العلة، قائلاً: ((يظهر في الاشتقاق من خلال تسكين الحرف العلي أو استبداله جزئياً تمهيداً لخلق بنية صرفيّة جديدة))⁷⁴.

ويظهر من جميع هذه التطبيقات أنّ جزء العلة ليس مجرد مرحلة صوتية عابرة، بل هو عنصر بنيوي نشط يعمل في إطار النظام الصرفي على تسهيل الانتقال بين البنية الأصلية والتغيير النهائي، دون الإخلال بالمعنى أو الجذر.

الخاتمة

وبعد أن منّ الله عليّ بالانتهاء من هذا البحث توصلتُ فيه إلى مجموعةٍ من النتائج هي: -

1. تحديد جزء العلة كمكون صرفي مستقل

تبين أنّ جزء العلة يمثل وحدة تحليلية دقيقة داخل منظومة العلل الصرفيّة، تختلف عن العلة التامة من حيث الدرجة والوظيفة، إذ يعمل كمرحلة تمهيدية لتحوّلات صرفيّة لاحقة. وقد أكدت الدراسة أنّ هذا المفهوم لم يكن غائباً عن مدونات التراث، بل كان متضمناً ضمناً في شروح كثيرة /نحو/ الممتع في التصريف و"شرح الشافية".

2. أثر جزء العلة في التحوّلات الصرفيّة للأفعال والأسماء

أوضحت الدراسة أنّ جزء العلة يطلع في دور مركزي في عمليات الإعلال والإبدال والإدغام، خصوصاً في الأفعال المعتلة/نحو/ (قال - باع - سعى) إذ يظهر التحوّل الصوتي في المضارع أو عند الإسناد. كما يظهر في الأسماء الممدودة والمقصورة عند التنثية أو التصغير، ما يدل على شموليته في بنية الكلمة.

3. عدم استقرار بعض القواعد الصرفيّة المتأثرة بجزء العلة

كشفت النتائج أنّ القواعد التي يتأثر تطبيقها بجزء العلة تتصف بقدر من التغيير تبعاً للسياق النحوي أو الصوتي، مما يجعل بعض الظواهر الصرفية عرضة للتفاوت بين اللهجات العربية التراثية والمعاصرة. وقد أكدت مصادر مثل "التصريف الملوكي" و"المزهر" و"فصول في فقه العربية" أنّ هذه الظواهر ليست ثابتة دائماً بل تطورية.



4. التقاء المنهجين التراثي والحديث في تفسير الظاهرة

اتضح من الدراسة أن علماء الصرف التراثيين والمحدثين اتفقوا على وجود تأثير مباشر لجزء العلة في التغيرات الصرفية، ولكن اختلفوا في منهجية التحليل؛ إذ اعتمد التراثيون على البنية القياسية والتعليل القاعدي، بينما تبنى المحدثون مثل تمام حسان وأحمد مختار عمر مناهج صوتية-وظيفية تركز على الأداء الصوتي وتغيراته عبر الزمن.

5. تعدد المدارس النحوية في تفسير أثر جزء العلة

برز من الموازنة بين المدارس البصرية والكوفية والبغدادية أن لكل منها توجهًا خاصًا في تعليل الظواهر الصرفية الناتجة عن جزء العلة. إذ ركزت البصرية على ضبط القياس، بينما مالت الكوفية إلى التفسير الإبدالي، وتوسّطت البغدادية بينهما بمنهج انتقائي، مما يعكس ثراء التنظير الصرفي القديم.

6. دور جزء العلة في تطور النظام الصرفي

تشير النتائج إلى أن جزء العلة لم يكن مجرد أداة تفسيرية للظواهر، بل كان محركًا فعليًا في تطور النظام الصرفي، وساهم في نقل البنية العربية من الجمود إلى التدرج الصرفي. وقد نتج عن هذا التحول استقرار بعض الأوزان وتبدل أخرى، بحسب شيوخ الظاهرة في الاستعمال أو تغير السياقات الصوتية.

7. التحليل التطبيقي يؤكد مركزية جزء العلة

أثبت التحليل التطبيقي في كتب: الممتع في التصريف، والتصريف الملوكي، وشرح الشافية أن جزء العلة كان حاضرًا ضمن المعالجات التطبيقية عند تصريف الأفعال المعتلة، وتصغير الأسماء، وإدغام الحروف المتقاربة، مما يدعم ما توصلت إليه الدراسة من أهمية اعتماد جزء العلة كمفتاح لفهم ديناميكية التحولات في اللغة العربية.

8. أهمية إدماج الدراسات الصوتية والوظيفية الحديثة

تؤكد نتائج الدراسة أن مقاربة الظاهرة الصرفية عبر التحليل الصوتي الحديث، كما فعل تمام حسان، يفتح أفقًا مهمًا لفهم عمل جزء العلة، ويوفر أدوات جديدة لتحليل التغيرات اللفظية في ضوء الأداء الصوتي وسياقات التخاطب، وهو ما يعزز من قدرة علم الصرف على التفاعل مع الدراسات اللسانية المعاصرة.

الهوامش

¹ التصريف الملوكي: 21.

² ينظر: الممتع في التصريف: 57.

³ ينظر: فصول في فقه العربية: 152.

⁴ ينظر: علم الصرف: (أحمد مختار): 231.

⁵ التصريف الملوكي: 42.

⁶ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 129.

⁷ ينظر: التصريف الملوكي: 45.

⁸ ينظر: شرح الشافية: 145.

⁹ ينظر: علم الصرف: 124.

¹⁰ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 98.

¹¹ ينظر: التطور الصرفي في العربية: 144.

¹² علم الصرف: 231.

¹³ فصول في فقه العربية: 152.

¹⁴ التصريف الملوكي: 25.

¹⁵ الممتع في التصريف: 78.



- ¹⁶ ينظر: شرح الشافية في علم التصريف: 132.
- ¹⁷ الإيضاح في علل النحو: 89.
- ¹⁸ ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 167.
- ¹⁹ فصول في فقه العربية: 112.
- ²⁰ التطبيق الصرفي: 95.
- ²¹ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 143.
- ²² ينظر: علم الصرف: 124.
- ²³ الخصائص: 217.
- ²⁴ التصريف الملوكي: 62.
- ²⁵ ينظر: شرح الشافية: 151.
- ²⁶ الإيضاح في علل النحو: 133.
- ²⁷ اللغة العربية معناها ومبناها: 163.
- ²⁸ ينظر: التطبيق الصرفي: 97.
- ²⁹ التصريف الملوكي: 71.
- ³⁰ الممتع في التصريف: 88.
- ³¹ شرح الشافية: 193.
- ³² اللغة العربية معناها ومبناها: 175.
- ³³ ينظر: التطبيق الصرفي: 112.
- ³⁴ ينظر: المصدر نفسه: 95.
- ³⁵ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 137.
- ³⁶ التصريف الملوكي: 42.
- ³⁷ المفصل في علم العربية: 213.
- ³⁸ الممتع في التصريف: 112.
- ³⁹ ينظر: التصريف الملوكي: 58.
- ⁴⁰ شرح الشافية: 132.
- ⁴¹ ينظر: التطبيق الصرفي: 103.
- ⁴² ينظر: ، اللغة العربية معناها ومبناها: 143.
- ⁴³ المزهر في علوم اللغة: 120.
- ⁴⁴ الكتاب: ج1/118.
- ⁴⁵ المصدر نفسه: ج1/120.
- ⁴⁶ معاني القرآن: (الفراء): ج2/312.
- ⁴⁷ المصدر نفسه، ج2/316.
- ⁴⁸ التصريف الملوكي: 53.
- ⁴⁹ المقتضب: ج2/211.
- ⁵⁰ ينظر: التصريف الملوكي: 78.
- ⁵¹ ينظر: شرح الشافية: 145.
- ⁵² ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 155.
- ⁵³ ينظر: الإيضاح في علل النحو: 95.
- ⁵⁴ ينظر: المزهر في علوم اللغة: 210.
- ⁵⁵ ينظر: التطبيق الصرفي: 220.
- ⁵⁶ ينظر: الممتع في التصريف: 10.



⁵⁷ ينظر: التصريف الملوكي : 120.

⁵⁸ ينظر: علم الصرف : 250.

⁵⁹ ينظر: المزهر في علوم اللغة: 310.

⁶⁰ ينظر: التطور الصرفي في العربية : 175.

⁶¹ ينظر: التصريف الملوكي: 78.

⁶² ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 155.

⁶³ ينظر: الإيضاح في علل النحو: 95.

⁶⁴ ينظر: فصول في فقه العربية: 187

⁶⁵ ينظر: المزهر في علوم اللغة: 210.

⁶⁶ ينظر: علم الصرف: 250.

⁶⁷ التصريف الملوكي: 121.

⁶⁸ الممتع في التصريف: 78.

⁶⁹ المصدر نفسه: 92.

⁷⁰ المصدر نفسه: 102.

⁷¹ شرح الشافية: 145.

⁷² الممتع في التصريف: 102.

⁷³ التصريف الملوكي: 121.

⁷⁴ التطبيق الصرفي : 220.

ثبت المصادر

- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي: تحقيق: الدكتور مازن المبارك، القاهرة، مكتبة النهضة، 1995.
- التصريف الملوكي: أبو الفتح عثمان بن جني: تحقيق: حسن هندواي، بيروت، دار القلم، 1993.
- التطبيق الصرفي: الدكتور عبدة الراجحي: بيروت، دار النهضة العربية، 1998.
- التطور الصرفي في العربية: طه عبد الرؤوف: القاهرة، دار الفكر، 2008.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني: تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001.
- شرح شافية ابن الحاجب: الشيخ رضي الدين محمد الاسترلابادي، تحقيق: عبد القادر عبد الجليل، بيروت، دار الفكر، 2000.
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي: تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001.
- علم الصرف: الدكتور أحمد مختار عمر، القاهرة، دار الفكر العربي، 2005.
- فصول في فقه العربية: الدكتور رمضان عبد التّواب: القاهرة، دار الفكر العربي.
- الكتاب: سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان: تحقيق: الدكتور عبد السلام هارون: القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2007.
- اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان: القاهرة، عالم الكتب، 2006.
- المزهر في علوم اللغة: جلال الدين السيوطي: تحقيق: محمد أحمد، ومحمد أبو الفضل، وعلي محمد البجاوي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993.



-
- المفصل في علم العربية: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري: تحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة، بيروت، دار المعرفة، د.ت.
 - الممتع في التصريف: ابن عصفور الاشبيلي: تحقيق: فخر الدين قباوة، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1987.
 - معاني القرآن: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء: بيروت، عالم الكتب، 1983.
 - المقتضب: أبي العباس محمد المبرد: تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2008.